

لماذا يجب حماية البيانات التنظيمية للصناعات الدوائية؟

حقوق الملكية الفكرية التي تعزز الاستثمار والنمو

أغسطس 2021

في الصناعات الدوائية ستؤول هيمنة أدوية الجزيئات الصغيرة إلى الزوال. ستكون العلاجات المستقبلية عبارة عن عقاقير بيولوجية معقدة ذات هياكل جزيئية أكبر بعدة مرات، وسيتم تصنيعها داخل الهياكل الحية مثل الخلايا الحيوانية أو البكتيرية.

هناك عصر جديد من التكنولوجيا الحيوية تعد بثورة في كيفية إدارتنا للأمراض، مما يمنح الأمل للمرضى الذين يعانون من حالات لا يوجد علاج لها حاليًا. كما أنّ التقدم في العلاج الجيني وتطوير لقاحات أكثر أمانًا والطب الدقيق والتفوق في التشخيص سيفيد بلايين البشر.

لا يزال البحث والتطوير - رغم إمكاناته الهائلة - يقوم بالتركيز على دول محدودة في مجال التكنولوجيا الحيوية الطبية. في المقام الأول تأتي الولايات المتحدة رائدة على مستوى العالم في إنتاج التكنولوجيا الحيوية تليها المملكة المتحدة وسويسرا وألمانيا وفرنسا واليابان. خطت الصين خطوات هائلة في الأونة الأخيرة ويبدو أنها مستعدة لأن تصبح لاعبا رئيسيا في العقود المقبلة.

أما في منطقة الخليج العربي فلا زالت صناعة الهندسة الحيوية في مهدها، ومع ذلك فإنها قد تلعب دورًا حيويًا في التنوّع بعيدًا عن البترول والاتجاه في مجال العلوم كجانب مستدام من التطوير الاقتصادي. العديد من الخطط التنموية تعترف بذلك في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 واستراتيجية دبي الصناعية في الإمارات 2030 ورؤية أبو ظبي 2030 في وضع قطاع الصناعات الدوائية كأولوية تنموية.

جدير بالذكر أنّ مفاتيح تعبئة الاستثمارات الضخمة اللازمة لتمويل مشاريع التكنولوجيا الحيوية الخطرة هي البيئة التنظيمية القوية ووجود بنية تحتية مناسبة للبحث والتطوير ونظام فعال للملكية الفكرية. ومن أهم عوامل تعزيز الابتكار في الأدوية البيولوجية هو ضمان حقوق الملكية الفكرية الرئيسية، ليست براءات الاختراع فقط وإنما حماية البيانات التنظيمية (RDP) والمعروفة أيضًا باسم حصريّة بيانات الاختبارات. تمنح حقوق حماية البيانات التنظيمية المنافسين من استغلال البيانات التي تم توليدها في التجارب السريرية بواسطة مطوّر الدواء الأصلي.



تمتلك البلدان الأكثر ابتكارًا في مجال التكنولوجيا الحيوية - بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة - قواعد واضحة لحماية البيانات المهمة الناتجة عن التجارب السريرية

من الركائز الأساسية التي تمتلكها جميع البلدان الأكثر ابتكارًا في مجال التكنولوجيا الحيوية هي وجود قواعد واضحة وملزمة قانونًا لحماية هذه البيانات. في الشرق الأوسط، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة أداءً مميزًا في هذا الصدد وهو ما يجعلها تجني الثمار من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر في مرافق البحث والتطوير والتصنيع، وسرعان ما أصبحت مركزًا إقليميًا لعلوم الحياة. أما البلدان الأخرى في المنطقة فأقل أداءً. في المملكة

العربية السعودية نجد هذه القواعد مكتوبة ولكنها معرّفة بشكل ضعيف ولا يتم تطبيقها، كما أن الكثير من دول الشرق الأوسط لا تقدّم أي حماية على الإطلاق. هذا المجهول بشأن ضمان حماية الملكية الفكرية في المنطقة يعتبر منقراً لأي أجواء استثمارية، وبدون الشراكات الأجنبية، لن تستطيع الشركات المحليّة تطوير قدراتها التقنية لعمل الابتكارات التي تخصّهم وحدهم.

#### | ما هي حماية البيانات التنظيمية؟

تطلب السلطات التنظيمية بعض البيانات من التجارب غير السريرية والتجارب السريرية لتكون قادرة على الموافقة والتصديق على أنّ الدواء آمن وفعال لاستخدام الإنسان وذلك قبل مرحلة التصنيع. التجارب السريرية مرهقة ومكلفة. تتراوح تقديرات تكلفة تطوير دواء جديد من 1.2 مليار دولار أمريكي (مكتب اقتصاد الصحة، المملكة المتحدة) إلى 2.6 مليار دولار أمريكي (جامعة تافتس)

في معظم القطاعات، يمكن للشركات حماية بياناتها التجارية من خلال قوانين السرية التجارية ولكن طلبات تقديم شركات الصناعات الدوائية لبياناتها للمنظمين يعرّضها لسرقة البيانات من قبل المنافسين.

تقول سوزان فينستون المؤسّسة المشاركة للشركة الهندية للصناعات الدوائية "أمريتا ثيرابيوتيكس": "يمكن لشركة أطعمة ومشروبات نموذجية الاحتفاظ بأسرار تجارية في وصفاتها وما إلى ذلك، ويمكنها فعل ذلك إلى الأبد ولكن إذا كنت مبتكراً في مجال الأدوية الحيوية فعليك أن تكشف للمنظمين وصفات الطبخ الخاصة بك." يُعد حماية البيانات التنظيمية أمراً بالغ الأهمية للمبتكرين في مجال الأدوية الحيوية لأنه يضمن عدم تمكن المنافسين من الحصول على الموافقة ودخول السوق على خلفية بيانات المبتكر الأصلي قبل أن تتاح له فرصة عادلة لاسترداد تكاليف تجميع هذه البيانات.

تكمل فينستون: "في صناعات مثل الأدوية الحيوية أو التكنولوجيا الزراعية، هناك اهتمام عام قهري للحصول الهيئات التنظيمية على بيانات اختبار المبتكرين"، مؤكدة على أهمية الحفاظ على سرية بيانات المبتكرين، كم تقول "تسمح ترتيبات حماية البيانات التنظيمية للهيئات بالوصول إلى البيانات بشرط عدم الإفصاح عنها".

#### | بيانات الاختبارات السريرية والبدائل الحيوية

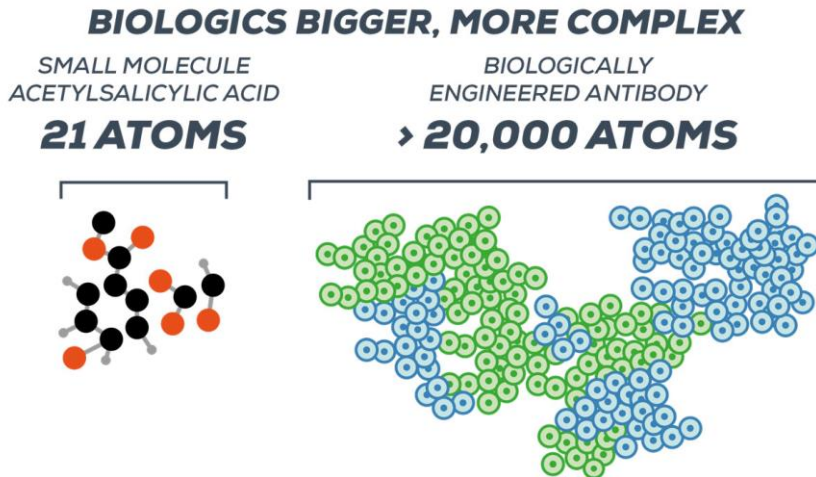
أحد الأسباب المهمة التي تجعل المنظمين يرغبون في الوصول إلى بيانات اختبارات المبتكرين هو القدرة على تقييم إصدارات الأدوية المسجّلة بالفعل للشركات المنافسة. مثلما يواجه مبتكرو المستحضرات الصيدلانية ذات الجزيئات الصغيرة منافسة من مصنعي الأدوية، يواجه المبتكرون البيولوجيون منافسة من منتجي البدائل الحيوية - بفرق محوري.

هيكل المنتج البيولوجي أكثر تعقيداً بكثير من أيّة أدوية كيميائية تقليدية، مما يجعل من المستحيل تكرار أي منتج بيولوجي بدقة. أفضل المنافسين يمكنهم الوصول لبدائل حيوية وهو منتج يشابهه في الهيكل والفعالية.

للحصول على تفويض تنظيمي للبدائل الحيوية، يجب على الشركة أن تثبت للمنظمين عبر التجارب السريرية أنّ فعاليتها وجودتها وسلامتها يمكن مقارنتها بالمنتج الأصلي للمبتكر. يمكن للسلطات التنظيمية منح الموافقة فقط إذا كان لديها إمكانية الوصول إلى بيانات اختبار المبتكر.

على العكس من شركات الأدوية الكيميائية، حيث يمكنهم تقليد الدواء الأصلي بدقة مما يجعل إجراء إثبات ذلك للمنظمين أسهل بكثير.

FIGURE 1 Adapted from: Amgen Inc. Biologics and Biosimilars: An Overview March 2014



Biologics bigger, more complex	علم الأحياء المعقد
Small molecule acetylsalicylic acid	حمض أسيتيل الساليسيليك جزيء صغير
Biologically engineered antibody	جسم مضاد معدّل بيولوجيًا
21 atoms	21 ذرة
20000 atoms	20 ألف ذرة

لماذا لا تكفي براءات الاختراعات؟

حماية البيانات التنظيمية تمنح الأمان للابتكارات البيولوجية، تقول د. كريستينا ليبكر الأستاذ المشارك في جامعة كولرادو والمتخصصة في حقوق الملكية الفكرية للصناعات الدوائية: "حماية براءات الاختراع وحصرية البيانات هما شكلان مكملان لحماية الملكية الفكرية يعملان على تحفيز الاستثمارات الهائلة المطلوبة لتطوير الأدوية البيولوجية". ولكنّ النقاد يرون أنّ حماية البيانات التنظيمية هي خطوة لا داعي لها لأنها تؤخّر عملية تطوير بدائل بيولوجية لمقدمي الرعاية الصحية والمرضى على حد سواء. أما مناصري حماية البيانات التنظيمية من جهة أخرى فيرون أنّ براءات الاختراع لا تقدّم الحماية الكافية في هذا الجانب من التقنية وأنّ قوانين حماية البيانات التنظيمية هو أمر جوهري لاستثمار مستدام في ابتكارات التكنولوجيا الحيوية.

يوضح جاك لازرسون، الشريك في Vertical Group وهي شركة استثمارية مقرها الولايات المتحدة تركز على الرعاية الصحية: "تمنحك قوانين براءات الاختراع الحماية إلى حد ما، ولكن ليس بالقوة المطلوبة". "إنّ حماية مادة بيولوجية من البدائل الحيوية أكثر صعوبة من حماية جزيء صغير من دواء مطابق كيميائيًا. لا توفّر قوانين براءات الاختراع نفس المستوى من الحماية لأنها تسمح بالموافقة على الأدوية المتشابهة باستخدام نفس البيانات".

في عام 2010 ، وبدعم قوي من الرابطة الوطنية لرأس المال الاستثماري NVCA، سنّت الولايات المتحدة قانون المنافسة والابتكار في أسعار المستحضرات الدوائية الحيوية، مما أدى إلى فترة استحقاق قدرها 12 عامًا من الحصرية التنظيمية للمستحضرات الدوائية الحيوية الجديدة بدءًا من تاريخ الموافقة الأولى من قبل المنظم الأمريكي.

واحتفالاً بهذا التطور، يقول جاك لاسيرسون: "حقوق الملكية بما في ذلك براءات الاختراع وحماية البيانات التنظيمية، هي أساس الاستثمار. لا أحد يرغب في الاستثمار في شيء لا يمتلك جزءًا منه. تمنحك براءات الاختراع وحماية البيانات التنظيمية شكلاً من أشكال الملكية وبالتالي تجعل الاستثمار ممكنًا".

ويشرح قائلاً: "عندما يتطلع أصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار فإنهم بحاجة إلى الحصول على عائد منه، هذا العائد يعكس متانة الاستثمار وإلى متى سينتج تدفقات نقدية وأرباحاً. كلما كانت مدة عمر المشروع أقصر كلما قلّ الربح الذي يمكن تحقيقه وكلما قلّ الاستثمار المخصص له؛ ومن هنا ترتبط متانة الاستثمار وقوته بالنسبة للتكنولوجيا الحيوية في حصرية البيانات."

بدون الوعد بعائد على استثماراتهم، لن يكون لدى أصحاب رأس المال سبب وجيه للاستثمار في مثل هذا القطاع عالي التكلفة وعالي المخاطر - وستفقد مليارات الدولارات في تمويل الأدوية المتطورة.

في عام 2019، ضح بعض رجال الأعمال في الولايات المتحدة مبلغًا قياسيًّا قدره 17.2 مليار دولار أمريكي في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الحيوية.

إنتاج بيانات الاختبارات المعملية يكلف الكثير من المال، إلى جانب الغموض بشأن أهلية براءة اختراعات التكنولوجيا الحيوية في أعقاب قرارات المحكمة العليا للولايات المتحدة فيما يتعلق ببعض المشاريع العملاقة مثل *eBay v MercExchange (2006)* و *Mayo v Prometheus (2012)* و *Association and for Molecular Pathology v Myriad (2014)*

تبرز تحديات إنفاذ حقوق براءات الاختراع أهمية حماية البيانات التنظيمية كوسيلة لاستمرار الاستثمار في قطاع التكنولوجيا الحيوية الطبية، لا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة التي تكافح لتغطية نفقات دعاوي براءات الاختراع.

### | المشهد الدولي

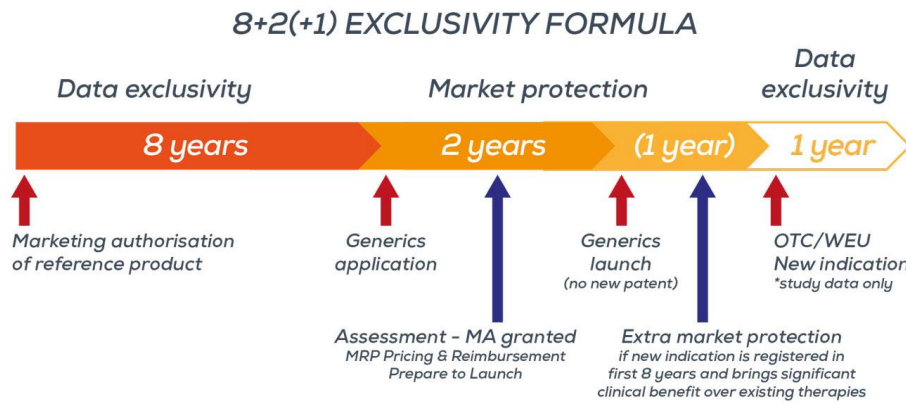
على المستوى الدولي تخضع حماية البيانات التنظيمية لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس) لمنظمة التجارة العالمية. تتطلب المادة 39.3 من اتفاقية تريبس من أعضاء منظمة التجارة العالمية حماية بيانات الاختبار المقدمة إلى السلطات التنظيمية ضد الاستخدام التجاري غير العادل والإفصاح إلا عندما تتطلب المصلحة العامة ذلك أو عندما تكون البيانات محمية بطريقة أخرى ضد الاستخدام التجاري غير العادل. اعتبارًا من 1 يناير 2000 أصبحت حماية حقوق الملكية لبيانات تسجيل الأدوية مطلبًا لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية باستثناء أقل البلدان نموًا، وإن لم تنفذ العديد من البلدان ذلك بعد.

تقدم الولايات المتحدة وحدها فترة 12 عام (في ورقة بحثية عام 2011، أوضح هنري جرابوسكي الاقتصادي في جامعة ديوك، أنّ المفوض بالأبحاث لا يمكنه تعويض تكاليف البحث والتطوير الخاصة به بفترة حماية بيانات تقل عن 12 عامًا). يقدم الاتحاد الأوروبي مدة 11 سنة لحماية حصرية البيانات في بعض الظروف (شاهد الصورة 2 - نموذج الاتحاد الأوروبي). وهذا النظام بشكل عام مطبق في الصناعات الدوائية العامة والحيوية على حد سواء.

على صعيد آخر، تقدّم كندا واليابان مدة 8 سنوات من حماية البيانات التنظيمية للأحياء مما يجعل الفرق كبيرًا جدًا (حتى 6 سنوات عما تقدمه الولايات المتحدة).

في الطرف الآخر من المقياس، عادة ما تفشل الاقتصادات النامية في توفير أي شكل من أشكال حماية البيانات التنظيمية للمستحضرات الدوائية الحيوية.

FIGURE 2 How regulatory data protection works in the European Union



### حماية البيانات التنظيمية / حصريّة بيانات الاختبار في الشرق الأوسط

تماشيًا مع التزاماتها باتفاق تريبس لمنظمة التجارة العالمية تقدم معظم بلدان المنطقة من حيث المبدأ على الأقل شروطاً لا تقل عن خمس سنوات حصريّة للبيانات (انظر الشكل أدناه). وتجدر الإشارة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كأمثلة لمقاربات مختلفة.

سياسة حماية البيانات التنظيمية	
غير محددة	الجزائر
5 سنوات	البحرين
5 سنوات	مصر
5 سنوات	العراق
5 سنوات	الأردن
5 سنوات	المغرب
5 سنوات	عمان
5 سنوات	السعودية
6 سنوات (محدود بمدة براءة الاختراع)	تركيا
8 سنوات (تحت الدراسة)	الإمارات

### الإمارات العربية المتحدة

تميزت دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة بمحاولات الارتقاء ببيئتها التنظيمية وبيئة الملكية الفكرية. ونتيجة لذلك زاد الإقبال من قبل شركات علوم الحياة على الإمارات العربية المتحدة كمقر إقليمي ومركز تصنيع.

تم تصديق ثقة المستثمرين على وجه الخصوص من خلال استجابة السلطات للمخاوف بشأن حماية البيانات التنظيمية في البلاد، والتي نشأت في الأصل من وزارة الصحة والوقاية (MOHAP 2017) لتسجيل الأدوية الجنيسة التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية للأدوية المبتكرة. منذ ذلك الحين، وضعت الحكومة الإماراتية قواعد صارمة من خلال المرسوم 321 الذي يوفر ثماني سنوات من حماية البيانات التنظيمية ووسائل التنفيذ المناسبة.



وهذا يجعل الإمارات العربية المتحدة أعلى دولة في المنطقة من حيث حماية بيانات الاختبار التنظيمية، مما يساهم في استقرار نظام الملكية الفكرية الخاص بها وإمكانية التنبؤ به.

ومع ذلك فإن ظهور مشروع القانون الاتحادي رقم 11 (2021) (في أكتوبر 2021 يُظهر أن دولة الإمارات العربية المتحدة تنوي تنفيذ حماية البيانات التنظيمية لمدة خمس سنوات فقط من لحظة تقديمها. سيكون هذا تراجعًا كبيرًا إذا تم تنفيذه.

### المملكة العربية السعودية

يتطلب القانون السعودي حماية المعلومات التجارية السرية من الاستخدام التجاري غير العادل لمدة خمس سنوات على الأقل إذا كان لا بد من مشاركة هذه البيانات للحصول على ترخيص تسويق (مثل بيانات التجارب السريرية)<sup>1</sup> وذلك بموجب اتفاقية تريبس لمنظمة التجارة العالمية.

ومع ذلك، فقد تحددت وزارة الصحة قوانين حكومتها من خلال شراء إصدارات عامة محلية الصنع من الأدوية التي لا تزال خاضعة لحماية الملكية الفكرية، بما في ذلك حماية البيانات التنظيمية. هذا الوضع مستمر منذ عام 2016، على الرغم من قرار المحكمة المحلية لصالح أصحاب الحقوق.

في سبتمبر 2020، نشرت الهيئة السعودية للملكية الفكرية (SAIP) مسودة اللوائح المحدثة لحماية المعلومات التجارية السرية بما في ذلك بيانات الاختبار التنظيمية. يشعر المستثمرون بالقلق من أن المسودة لا تحدد مدة حماية هذه البيانات، وأن المسودة تنص على وجه التحديد على أن كشف البيانات المقدمة إلى هيئة تنظيم الأدوية لا يشكل استخدامًا تجاريًا غير عادل.

### هل تقوّض حماية البيانات التنظيمية / حصرية بيانات الاختبار الوصول إلى الأدوية؟

غالبًا ما تتعرض الحكومات لضغوط من المنظمات غير الحكومية المعنية بالصحة العامة وذلك لتنفيذ برنامج الإصلاح والتنمية بشكل صحيح. يزعم البعض أنّ حماية البيانات التنظيمية يمكّن شركات الأدوية الكبرى من توسيع حماية الأدوية المملوكة لها بعد انتهاء صلاحية براءة الاختراع، مما يزيد من أسعار الأدوية ويقوّض الوصول إليها.

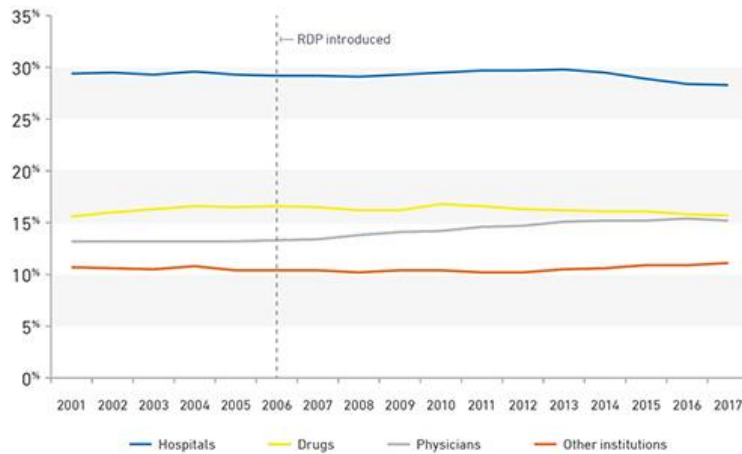
من غير المرجح أن يؤدي تنفيذ أو تمديد مدة حماية البيانات التنظيمية إلى زيادة الإنفاق الصحي بما يتجاوز الاتجاهات الحالية. تُظهر الأدلة من اليابان وكندا أنه رغم إطالة مدة وشروط حماية البيانات من جانب واحد في عامي 2006 و 2007 على التوالي، فإنّ الحماية المتزايدة لم ترفع الإنفاق على الأدوية كنسبة مئوية من الإنفاق العام على الرعاية الصحية.

في 2006، قامت كندا بمدّ حماية البيانات التنظيمية حتى 8 سنوات، وفي 2007 قامت اليابان برفعها من 6 إلى 8 سنوات. تجربة الدولتين تظهر أنّ نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية لم يزداد ولم ينمو معدّل الإنفاق على الأدوية بسبب إطالة مدة حماية البيانات.

الإنفاق على الأدوية كنسبة مئوية من الإنفاق العام على الصحة في كندا هو اليوم أقلّ مما كان عليه في 2006 وهو العام الذي تم فيه زيادة مدة حماية البيانات. بل على العكس، قلّ الإنفاق على الأدوية كنسبة عامة من الإنفاق على الرعاية الصحية في السنوات التالية للقرار. في المقابل، زادت تكاليف الأطباء بشكل ملحوظ. (الشكل 2) على الرغم من أن كندا أنفقت أكثر على الرعاية الصحية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بعد تنفيذ حماية البيانات التنظيمية إلا أن نسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي المخصصة للأدوية ظلّت دون تغيير إلى حد كبير (الشكل 3). وحاليًا فإنّ الإنفاق على الأدوية كنسبة من إجمالي الإنفاق الصحي لكندا أقل اليوم مما كان عليه في عام 2006.

<sup>1</sup> Article 5 of Council of Ministers' Trade Secrets Protection Regulation / decision No. 3218, dated 25/03/1426 H, May 4, 2005

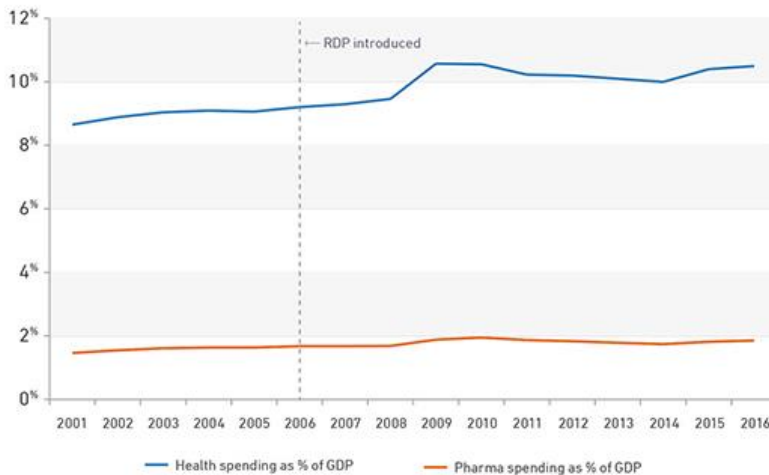
FIGURE 3 Distribution of total health expenditure (%) in Canada



Source: Canadian Institute for Health Information

الشكل 2: نسبة توزيع الإنفاق الصحي في كندا  
المصدر: مركز معلومات الصحة في كندا

FIGURE 4 Canada; total health and pharmaceutical expenditures as a % of GDP



Source: OECD

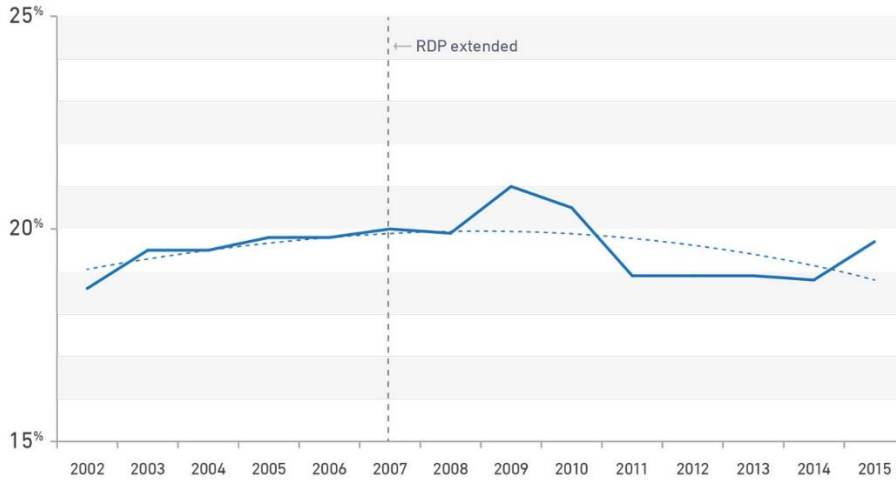
الشكل 3: نسبة إنفاق الصحة والأدوية من الناتج المحلي الإجمالي في كندا  
المصدر: OECD

وبشكل مشابه لما حدث في كندا، انخفض الإنفاق على الأدوية في اليابان كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الصحي من عام 2007، عندما زادت الحكومة مدة حماية البيانات التنظيمية من 6 إلى 8 سنوات لجميع الأدوية الجديدة. انخفض الإنفاق على الأدوية من 20% من إجمالي الإنفاق الصحي في عام 2007 إلى 19.7% في عام 2015 حيث أحدث البيانات (الشكل 8).

ظل النمو في الإنفاق على الأدوية دون تغيير بشكل عام في السنوات الخمس التي تلت عام 2007 عندما تمت زيادة مدة حماية البيانات التنظيمية وفي المقابل استمر النمو في إجمالي الإنفاق الصحي في التسارع خلال نفس الفترة (الشكل 9).



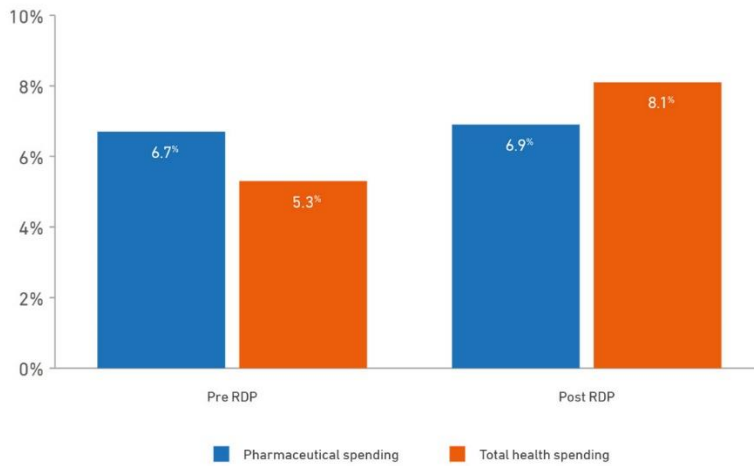
FIGURE 5 Japan; pharmaceutical spending as % total health expenditures



Source: OECD health data

الشكل 8: نسبة الإنفاق على الأدوية من إجمالي الرعاية الصحية في اليابان  
المصدر: OECD بيانات الصحة

FIGURE 6 Japan; 5 year CAGR in total health and pharmaceutical expenditure, pre and post 2007 RDP



Source: OECD health data

الشكل 9: الإنفاق على الأدوية والرعاية الصحية قبل وبعد قرار حماية البيانات في 2007 في اليابان  
المصدر: OECD بيانات الصحة

لم تشهد البلدان النامية التي طبقت أحكام حصرية البيانات كجزء من اتفاقيات التجارة الحرة ارتفاعاً يمكن اكتشافه في أسعار الأدوية أيضاً وفقاً لإحصائيات عام 2016.

الخاتمة |

يجب أيضاً موازنة اعتبارات تكلفة حماية البيانات التنظيمية مقابل الفوائد التي يمكن أن تجلبها الأدوية الجديدة. فبينما تقدّم حماية البيانات التنظيمية لمصنعي المستحضرات الدوائية الحيوية حماية من منافسة البدائل الحيوية لفترة محدودة فإنه يحفز أيضاً الابتكار الذي ينتج عنه تطوير علاجات وعلاجات بيولوجية قد لا تظهر لولا ذلك. هذه الأدوية تفيد المرضى وتحسّن جودة الحياة وتطيل العمر. والنتيجة هي صحة الأفراد وتوفير التكاليف لأنظمة الرعاية الصحية.

بالنسبة لدول الشرق الأوسط فإنّ أية تكاليف طبية يتم توفيرها على المدى القصير لا يمكن مقارنتها بالوظائف والقيمة الاقتصادية الكبرى المفقودة بسبب تجنّب شركات علوم الحياة للسوق كوجهة استثمارية. بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة كرائدة في هذا الطريق على المستوى الإقليمي حيث زادت من فترة حماية البيانات التنظيمية لتناسب مع أعلى المعايير العالمية؛ مثل هذه الإصلاحات تعزز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز إقليمي للاستثمار والابتكار في علوم الحياة وتشير للجيران الإقليميين إلى ما يمكن تحقيقه من خلال وضع السياسات الصحيحة.

إذا كان الطموح هو التنويع بعيداً عن النفط وتعزيز القطاعات الصناعية القائمة على المعرفة فيجب على الحكومات في المنطقة أن تتطلع إلى تعزيز حقوق الملكية الفكرية الرئيسية مثل حماية البيانات التنظيمية.